## التحليل الكينزي

إن التوازن الاقتصادي الكلي وفق المنظور الكيزي جاء نقد للنظرية الكلاسيكية، إذ ترجع أصول هذه النظرية "النظرية الحديثة للدخل والتوظيف" إلى الاقتصادي الانجليزي الشهير "جون مينارد كينز " وذلك من خلال كتابه القيم "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود " والذي صاغه سنة 1936 حيث نقض فيه كل الفروض التي استندت عليها الكلاسيكية وآلية النظام الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية، كما أحدث ثورة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة ويعد كينز أول من أرسى القواعد الأساسية لنظرية التوظيف الحديثة، كما أن الاقتصاد قد يصل إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة أو تضخم وأن حالة التشغيل التام والمصحوبة بالاستقرار النسبي للأسعار وفق الفكر الكينزي تعد حالة عرضية (ظرفية).

**– فرضيات المدرسة الكينزية**

**1– الطلب الكلي ليس بالضرورة أن يساوي العرض الكلي:** يرى كينز أن الاقتصاد يكون وفق ثلاث إمكانيات:

- **التوازن الناقص:** هو التوازن الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل التام أي هناك بطالة لجزء من عناصر مستويات وأن البطالة التي تصيب اليد العاملة إجبارية وليست اختيارية تعد هذه الوضعية هي الحالة الطبيعية للاقتصاد عند كينز.
- **التوازن المثالي:** هو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في التشغيل التام وهي الوضعية الطبيعية للعلامات والحالة الخاصة والمؤقتة لكينز.
- **التوازن الزائد:** هو التوازن الذي يقع في مستوى يتعدى مستوى التشغيل التام حيث الإنتاج الحقيقي أقل من الطلب الكلي، مما سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لامتصاص الطلب الزائد ويعد كذلك حالة عرضية.

2- **عدم الربط بين خطط الادخار وخطط الاستثمار:** رفضت هذه النظرية قانون ساي وشككت في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق المساواة بين خطط القطاع العاملي (الادخار) وخطط قطاع الإنتاج (الاستثمار) إذ تستطرد النظرية بالقول عن كيفية زيادة استثمارات قطاع الأعمال في وقت زيادة المدخرات لقطاع الأفراد والناجم عن نقص في الاستهلاك والذي يترجم بتراجع في الطلب، إذ ترى هذه النظرية أن المدخرين والمستثمرين يمثلون مجموعات مختلفة لكل منها دوافع وحوافز مختلفة.

**3– سعر الفائدة:** رأى الكلاسيك أن سعر الفائدة هو ثمن الامتناع عن الاستهلاك أي الادخار، في حين يرى كينز أن الفائدة ثمن يدفع لترغيب الأفراد للتخلص من الثروة بشكلها النقدي أي استثمارها بدلا من اكتينازها، ليصبح بسعر الفائدة ثمنا لتفضيل النقد واضح لسعر الفائدة دور مهما في تحديد مستوى الإنتاج

والاستخدام عن طريق التأثير في الطلب على السلع الاستثمارية كما أكد كينز على دور التوقعات في التأثير في حجم الاستثمار التي أهملها الكلاسيك.

**4- حيادية النقد والتحليل الثنائي:** رفض الازدواجية الكلاسيكية التي فصلت بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي فقط ظهرت الحاجة إلى ضرورة دمج النظرية النقدية بنظرية الإنتاج وظهر أثر النقود المباشر وغير المباشر في المتغيرات الاقتصادية، وعليه دورها ليس سلبيا كما ترى المدرسة الكلاسيكية وإنما قد تلعب دورا مهما في الاقتصاد.

**5- معارضة فكرة مرونة الأسعار والأجور:** ينكر كينز وجود مرونة الأسعار والأجور في ظل وجود النقابات العمالية ومؤسسات كبيرة في قطاع الأعمال وما تتمتع به من سلطة احتكارية وكلاهما لديه تحفظات ومقاومة شديدة ضد تخفيضات الأسعار والأجور.

**6- فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** يرى كينز أن الاقتصاد لا ينظم نفسه بنفسه تلقائيا، وأن التدخل الحكومي يصبح ضروريا فأصل الظروف لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح عن طريق أدوات تعرف بأدوات السياسة المالية (الضرائب، الإنفاق الحكومي، الإعانات).

لقد تناول كينز ما يعرف بالطلب الفعال وهي تلك الرغبة في الحصول على السلع والخدمات والمقرونة بالقدرة الشرائية التي مصدرها الدخل الوطني أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي يتحول فعليا إلى إنفاق فعلي والمخطط الموالي يوضع مبدأ الطلب الفعال بمركبتين أساسيتين باعتبارهما تستحوذان على أكبر حصة من الطلب الفعال.

**الشكل رقم (11): الطلب الفعال عند كينز**

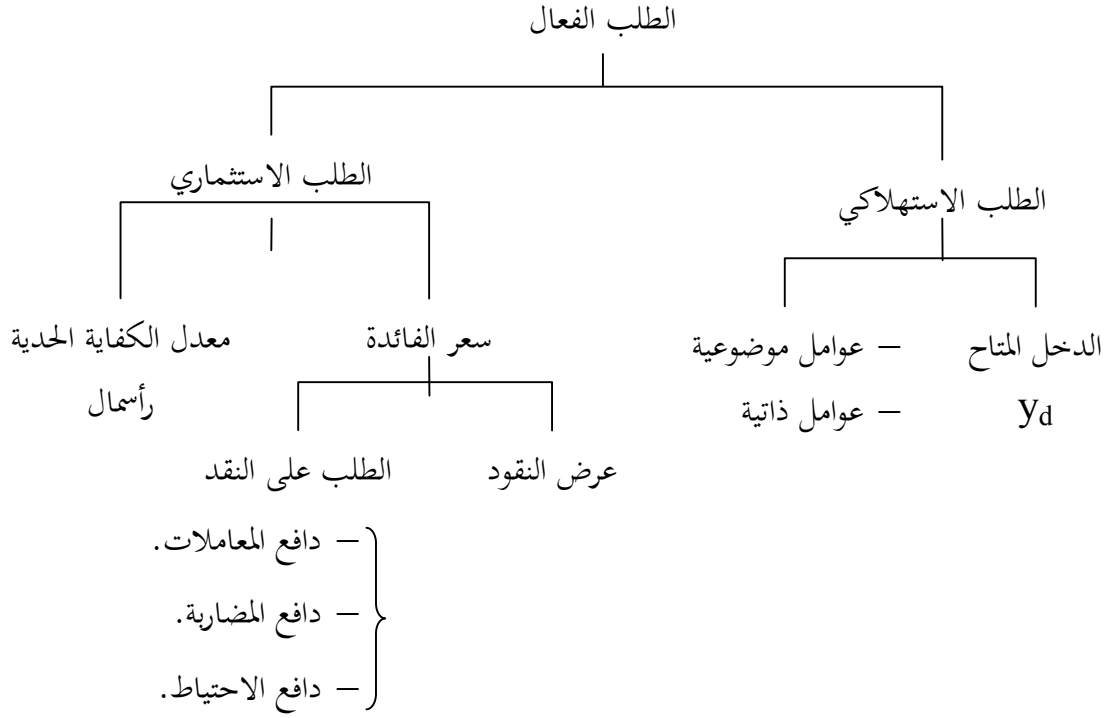

علما أن الطلب الفعال عند كينز يعد حوصلة لمركبات القطاعات الأربعة من قطاع العائلات (C) وقطاع الإنتاج (I) وقطاع الحكومة (G) ثم قطاع العالم الخارجي،

**-العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك:**

لقد أكد كينز في كتابه "النظرية العامة للتوظيف الفائدة والنقود" بأن الدخل يعتبر المتغير الرئيسي الذي يتوقف عليه الإنفاق الاستهلاكي وهذا لا يعني أن الإنفاق الاستهلاكي دالة في الدخل فقط بل هناك عوامل أخرى خلاف الدخل قسمها إلى:

أ- **العوامل الموضوعية:** وتتمثل فيما يلي: - نمط توزيع الدخل القومي، حجم الأصول السائلة لدى الأفراد، رصيد السلع المعمرة، التوقعات، سعر الفائدة.

ب- **العوامل الشخصية:** وتتمثل في الخصائص الأساسية للطبيعة الإنسانية (السلوك النفساني للمستهلك) إذ من شأن هذه العوامل أن تقلل أو تزيد من رغبة الأفراد على الاستهلاك ويمكن إجمالها فيما يلي:

- رغبة بعض الأفراد في تكوين احتياطي لمواجهة الحوادث غير المتوقعة في المستقبل.
- الرغبة في تحسين حالة الفرد في المستقبل.
- الرغبة في مقابلة زيادة متطلبات الحياة المستقبلية.
- محاولة التطلع إلى مستويات معيشة أفضل أو تكوين ثروة.
- إشباع غريزة البخل.

يعتبر كينز أن هذه العوامل (الموضوعية والشخصية) فرصة تغيرها ضئيلة في المدى القصير فاعتبرت عوامل أو معطيات ثابتة وبالتالي فإن العنصر الأساسي الذي يؤثر على الاستهلاك هو الدخل المتاح وعليه فإن دالة الاستهلاك الكينزية قسمت إلى قسمين جزء متعلق بالدخل المتاح: $cy_d$ وجزء متعلق بالعوامل الأخرى والثانية في الأجل القصير وهي $C_o$.